

مقومات التقارب السعودي - العراقي دراسة تحليلية الى سنة 2024

م.م فوزية رعد علي

أ.د محمد منذر جلال

الجامعة العراقية كلية القانون والعلوم السياسية

Fawzia.r.ali@liraqia.edu.iq

mohammed.jalal@aliraqia.edu.iq

تاريخ قبول البحث: 2025 / 10 / 12

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 13

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة مقومات التقارب بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق حتى عام 2024، مع التركيز على المقومات السياسية والاقتصادية والأمنية. يسلط البحث الضوء على العوامل التي ساعدت على تعزيز التعاون بين البلدين بعد ان مرت العلاقات بفترة من التوتر والجمود، مثل المصالح المشتركة، والانفتاح الاقتصادي والاستثماري، والحاجة إلى استقرار إقليمي في المنطقة. كما يستعرض البحث التحديات التي واجهت هذا التقارب، بما في ذلك الأوضاع الداخلية والسياسات الإقليمية المتغيرة. توصل البحث إلى أن التقارب بين السعودية-العراق يعتمد بشكل أساسي على الإرادة السياسية المشتركة للطرفين، والفرص الاقتصادية المتبادلة، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على أن استمرار هذا التقارب يتطلب تعزيز الحوار والتعاون المؤسسي بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: مقومات التقارب**Abstract:**

This study examines the factors contributing to the rapprochement between the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Iraq up to the year 2024, focusing on political, economic, and security dimensions. The research highlights the elements that have strengthened cooperation between the two countries after a period of tension and stagnation, such as shared interests, economic openness, and the need for regional stability. It also reviews the challenges facing this rapprochement, including internal conditions and shifting regional policies. The study concludes that Saudi-Iraqi rapprochement primarily depends on mutual political will, shared economic opportunities, and maintaining security and stability in the region, emphasizing that sustaining this rapprochement requires enhancing dialogue and institutional cooperation between the two parties.

المقدمة

يشكل التقارب السعودي-العراقي أحد أبرز التحولات في العلاقات الإقليمية خلال العقد الأخيرين، لما له من أثر مباشر في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. فقد مرت العلاقات بين البلدين بمراحل من التوتر والجمود نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي شهدتها العراق والمنطقة، إلا أن السنوات الأخيرة كشفت عن إرادة مشتركة لإعادة بناء جسور الثقة والتعاون. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مقومات التقارب بين البلدين حتى عام 2024، من خلال استعراض الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية التي أسهمت في تطوير هذه العلاقة، وتسلط الضوء على التحديات والعوامل التي ساعدت على تجاوز الخلافات السابقة. كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية هذا التقارب في تحقيق مصالح البلدين وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

أهمية البحث:

يساهم البحث في فهم مقومات التقارب الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية مما يعزز الوعي بالابعد الإقليمية والدولية. كما يساعد على فهم وتحديد الفرص الاقتصادية والاستراتيجية المشتركة للبلدين والتي من الممكن ان تخفف حدة التوترات السياسية.

اشكالية البحث:

رغم التغيرات الإيجابية في العلاقات المملكة العربية السعودية والعراق خلال السنوات الأخيرة خصوصاً بعد الانتصار على "تنظيم داعش الإرهابي" في العراق، إلا أن التقارب بين البلدين يواجه بعض التحديات المرتبطة بالسياسات الداخلية، التوازنات الإقليمية، والأزمات الاقتصادية والأمنية. وتتبع إشكالية البحث في السؤال التالي: ما هي المقومات الحقيقية التي ساعدت على تعزيز التقارب السعودي-العراقي حتى عام 2024، وما هي اهم التحديات التي قد تعرقل استمرار هذا التقارب؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقات بين المملكة العربية السعودية والعراق كانت غير مستقرة خلال القرن الماضي ومرت بعدة توترات بسبب المؤثرات الداخلية والإقليمية وبل وحتى الدولية، ولكن مقومات التقارب من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية تؤدي الى تعزيز التعاون المشترك بين البلدين.

منهجية البحث

المنهج التحليلي - التاريخي لتحليل الخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين وفهم وتحليل كيف تطورت هذه العلاقة خلال السنوات الأخيرة.

المبحث الأول: المسار التاريخي للتقارب ما بين السعودية والعراق

عدت العلاقات ما بين السعودية والعراق من العلاقات ذات الجذور العميقة في التاريخ، إذ جمعت ما بين البلدين عوامل مشتركة عديدة، مثل الروابط الجغرافية والدينية والثقافية والاجتماعية. وقد شهدت هذه العلاقات مراحل متباينة اتصفت أحياناً بالتعاون والتقارب وأحياناً أخرى بالتوتر والفتور، تبعاً للظروف الإقليمية والدولية والمتغيرات السياسية في المنطقة. ويظهر المسار التاريخي لهذه العلاقات كيف انعكست التحولات الداخلية والإقليمية على طبيعة التفاعل بين البلدين، وما نتج عنها من فرص وإشكالات أثرت على مسيرة التعاون المشترك. ومن خلال تتبع هذا المسار، يمكن فهم الخلفيات التي شكلت واقع العلاقات في الوقت الراهن.

المطلب الأول: التقارب السعودي العراق من سنة 1980 الى سنة 2003.

منذ عام 1975 اتجهت سياسة العراق الخارجية بتخفيف حدة اللهجة المناهضة والناقدة للسعودية، مما أدى الى التقليل من حالة التوتر في العلاقات بين البلدين، ثم توالى زيارات الجانب السعودي الى العراق التي أكدت على تحسين العلاقات العراقية السعودية. وحتى نشوب الحرب العراقية الايرانية في ايلول عام 1980،

لتبدا صفحة جيدة من التحسن والتقارب بين العراق ودول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية⁽¹⁾.

شَكل انهيار نظام الشاه في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرصة سانحة لتعزيز مكانة العراق في المنطقة. إذ اعتمد النظام العراقي السابق حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي صاحبت تبديل السلطة في طهران، ساعياً لملء الفراغ الذي نتج عن التحولات في ميزان القوة الإقليمية. تزامن ذلك مع طموحات النظام العراقي التوسعية التي شملت احتلال إقليم خوزستان (وهي مقاطعة إيرانية ذات أصول عربية) الواقع على حدود محافظة البصرة والخليج العربي. وكان من بين أهدافه أيضاً استعادة السيادة الكاملة على شط العرب، بعد التنازلات التي فرضتها اتفاقية الجزائر لعام 1975، الأمر الذي كان يساهم في التخفيف من العوائق التي تواجه وضع العراق كدولة محدودة المنافذ البحرية.⁽²⁾

شكلت الحرب التي امتدت 8 سنوات بين العراق وأيران تصوراً جعلت من العراق المدافع الاول عن كل العرب في المنطقة مما حدا بالمملكة العربية السعودية الى ان تقوم هي ودول الخليج الأخرى بضخ كمائاً هائلاً من الأموال من أجل تأمين النجاح العسكري العراقي، وتراكمت ديون العراق في الحرب لتصل إلى (40 مليار) دولار، من بينها (28 مليار) دولار للمملكة العربية السعودية واصبحت الحرب من المؤثرات في التقارب السعودي العراقي⁽³⁾.

ومما لاشك فيه ان تصاعد وتيرة الحرب العراقية الايرانية (1985-1986)، وتنفيذ خطط أثرت على امن حركة ناقلات النفط الخليجية وفي مقدمتها السعودية والكويت⁽⁴⁾. ولذلك تسبب ضرب ايران للناقلات

⁽¹⁾ محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية 1978-1985، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص 466-472.

⁽²⁾ رضا غبيشاوي، ايران وسوريا، اثرت علاقاتها خلال الحرب العراقية الإيرانية في التحالفات، رصيف، 17 ديسمبر 2024، متوفر على الرابط الالكتروني الاتي: <https://raseef22.net/article/1099120>

⁽³⁾ جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر، معهد السلام الأميركي، متوفر على الرابط الالكتروني الاتي: <https://www.usip.org/sites/default/files/sr157>

⁽⁴⁾ فيبي مار، نظام صدام حسين: 1979-2003، ترجمة مصطفى نعمان احمد، ط منقحة، بغداد، المكتبة العصرية، 2017، ص 37.

الكويتية بإرسال الولايات المتحدة الأميركية عدد من مدمراتها البحرية إلى المنطقة ودخلت في القتال بقصف مواقع إيرانية، وقد تبنت المملكة العربية السعودية موقفاً أكثر تشدداً من مجرد الدعم العسكري، وذلك عندما سعت لتبني قرار يدين إيران في اجتماع غير اعتيادي عقدته جامعة الدول العربية في أيار 1984، قد سبق ذلك، قيام إيران باحتلال جزيرة مجنون العراقية في شباط 1984، الأمر الذي عزز من اتخاذ السعودية مواقف أكثر تشدداً ضد إيران، وهكذا ظلت روابط التعاون قائمة بين المملكة العربية السعودية والعراق وبقية دول الخليج الاخرى حتى اعلان قرار مجلس الامن الدولي 598 في 20 تموز 1987 ، اذ تركت هذه الحرب خسائر جسيمة لكلا البلدين، فضلاً عن ذلك اعبائها المالية التي تحملت نسبة عالية منها المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي⁽¹⁾. اما اثار الحرب على العراق كانت جسيمة فقدرت بحوالي 100 مليار دولار مما جعلت البلد متخماً بالديون وانعكست هذه الأوضاع على المجتمع العراقي⁽²⁾.

ونرى هنا ان الحرب العراقية الإيرانية مثلت مظهر من مظاهر التقارب بين المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج مع العراق، من خلال تسويق أفكار مخاطر الثورة الإيرانية وتصديرها الى دول المنطقة، ولكن هذا التقارب سراع ما انحسر وتحول هذا التقارب الى عدااء بسبب مشكلة الكويت 1990 والاحتلال العسكري لها.

عقب انتهاء الحرب في آب 1988، وصلت العلاقات إلى ذروتها، حيث سارعت السعودية إلى إبرام اتفاقيتين مع العراق: اتفاقية عدم الاعتداء والتنسيق الأمني. وتُوج هذا التقارب بزيارة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود إلى العراق في آذار 1989، تبعها التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود واتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية⁽³⁾.

(1) بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة ابتسام بن خضراء، دار الساقى، 2015، ص196.

(2) ليث سلام يوسف، القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط دراسة نحو (إعادة تشكيل الأدوار)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2020، ص51.

(3) هشام سوادي هاشم، موقف المملكة العربية السعودية من المتغيرات الجديدة في العراق، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد 19، العدد 3، 2012، ص189.

لكن هذا التقارب سرعان ما انحسر وتحول إلى عدااء بسبب تصاعد أزمة الكويت عام 1990 حول حصص النفط ومطالبة الكويت بإسقاط ديونها. وعلى الرغم من محاولات الوساطة السعودية، بما في ذلك عقد قمة مصالحة في جدة، فشلت الجهود العربية في نزع فتيل التوتر. لم يمض سوى أسابيع قليلة حتى حدث الغزو العراقي، وذلك بعد أن كانت القوات العراقية قد احتشدت على الحدود الفاصلة بين البلدين، مما أدى إلى استدعاء القوات الأمريكية للمنطقة⁽¹⁾. وعلى الرغم من محاولات السعودية هذه إلا أن رئيس النظام العراقي السابق أعلن الحرب واجتاح الكويت خلال ساعات، وهو ما عارضته المملكة العربية السعودية واعتبرته تهديداً لسلامة أراضيها وأمن المنطقة، قبل أن تستعين بالقوات الأميركية بعد أن تمركزت القوات العسكرية العراقية على الحدود العراقية الكويتية السعودية⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن قوة العراق العسكرية قبل عام 1991، كانت ذات مكانة إقليمية مهمة لاسيما بعد انتهاء الحرب مع إيران عام 1988، وكانت امامه مهمة كبيرة لأدائها ولعب ادوار عربية اقليمية فاعلة. إلا أنه سرعان ما دخل العراق الكويت عام 1990، مما أدى إلى قيام تدخل تحالف خليجي سعودي بدعم امريكي دولي لحماية السعودية وتحرير الكويت وبعد 40 يوماً من المعارك الدامية تحت مسمى عاصفة الصحراء، خرج العراق منهك الامكانيات ودمرت قواته العسكرية وفرضت على العراق عقوبات كثيرة⁽³⁾. وقفت المملكة

⁽¹⁾ انور عادل مهدي، العلاقات العراقية السعودية ارث الماضي وافاق المستقبل، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 9، بغداد، 2015، ص 91.

⁽²⁾ محمد طارق عبد الستار، العلاقات الثنائية العراقية السعودية للمدة 2014-2023، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية لنيل الترقية الى مستشار، 2020، ص 52.

⁽³⁾ كاظم هاشم نعمة، ادوار العراق بعد الحرب مع ايران - دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص 465-490.

العربية السعودية مع الجانب الكويتي واستقبلت العائلة الحاكمة الكويتية على ارض السعودية كما استقبلت العديد من الكويتين النازحين خلال الحرب في 1990/8/2⁽¹⁾.

نتيجة لذلك، قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ووصلت إلى أسوأ حالاتها. تحولت المملكة العربية السعودية إلى قاعدة انطلاق أساسية لقوات التحالف الدولي التي تشكلت بهدف تحرير الكويت، وقدمت المملكة العربية السعودية كافة التسهيلات اللوجستية اللازمة لدعم عمليات قوات التحالف⁽²⁾.

وبالرغم من الموقف السعودي السلبي تجاه العراق بعد حرب الكويت، بادرت المملكة العربية السعودية إلى طرح مبادرة تدعو لرفع الحظر عن المواد الإنسانية، وتحديدًا الغذاء والدواء، من خلال التنسيق مع العراق بخصوص 'اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء'. كان الهدف من هذه الخطوة هو إظهار الاهتمام بمعاملة الشعب العراقي، استجابةً للضغوط الإقليمية والإسلامية. ومنذ عام 2000، اتجهت السياسة السعودية نحو التمهيد لتحسين علاقاتها مع العراق، وعملت على تعزيز الروابط بين دول الخليج والعراق بشكل عام، إذ أن اللقاء الذي جرى بين ولي العهد السعودي (عبد الله بن عبد العزيز آل سعود) ورئيس الوفد العراقي في قمة بيروت التي عقدت في آذار 2002 إطاراً لتحسين العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين⁽³⁾. واستمر موقف المملكة العربية السعودية حذر في تقربه من العراق إلا في حدود التعاون الاقتصادي حتى قيام الاحتلال العسكري الأميركي عام 2003.

⁽¹⁾ عبد الخالق، أزمة الخليج: خلفية الأزمة دور الإدراك الخاطئ - أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ورقة قدمت من أعمال الندوة الفكرية، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 93-91.

⁽²⁾ دور غولد، ملكة الكراهية، ترجمة: محمد خليل، منشورات الجمل، المانيا، 2000، ص 224-226.

⁽³⁾ اياد عبد الكريم، اسراء حميد جباد، العلاقات العراقية - العربية 1990-2009 وافتاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد السابع عشر، 130، 2001-131.

المطلب الثاني: التقارب السعودي العراقي من سنة 2003 الى سنة 2018

عانى العراق قبل عام 2003 من ضغوطات الحصار الاقتصادي، بعد أن صوت أعضاء الكونغرس الأمريكي على ان تحجب القروض بمبلغ " 1 مليار دولار" عن العراق والتي كانت مخصصة لشراء الأغذية من الولايات المتحدة الاميركية. وأشار الكونغرس وهذه الاجراءات تعكس قلق الأميركيين من الموقف الذي يبيده العراق تجاه الوضع المتوتر جداً في منطقة الشرق الأوسط ويأتي أمر تحديد التعاون معه من اوائل حالات استعمال الولايات المتحدة الأميركية للعقوبات الاقتصادية بصفتها أداة من أدوات السياسة الخارجية الأميركية. الى جانب انشغاله بحروب جانبه استنزفته عسكرياً واقتصادياً، هذه الاوضاع اوجدت ظروف ملائمة لتدخل الولايات المتحدة الأميركية الى جانب السياسات الداخلية وعلاقات العراق الإقليمية والدولية المتوترة بسبب سياسات النظام السابق مهدت لاحتلاله عسكرياً عام 2003⁽¹⁾ وسنتحدث في هذا المطلب عن التقارب السعودي العراقي في هذه الفترة الى الان.

تصرفت المملكة العربية السعودية مع الوضع الراهن في العراق بعد عام 2003، وخاصاً ان العراق كان يعد المفتاح الرئيسي لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الاوسط، واهميته في هذا المجال هي المحافظة على استقرار منطقة الشرق الاوسط، كما يشكل بوابة العرب الشرقية والمدخل الرئيسي للدول المجاورة من الجانب العربي من جهة الشرق (ايران) ومن جهة الشمال (تركيا) ولطالما ادت هذه الدول دوراً مؤثراً في الصراع العربي - الإسرائيلي⁽²⁾.

في ظل المستجدات السياسية التي طرأت على العراق، تبنت العلاقات السعودية العراقية مسارات جديدة تركز على دعم الأمن والاستقرار. وكانت المملكة العربية السعودية رائدة في هذا الدعم، حيث أطلق الملك الراحل "فهد بن عبد العزيز آل سعود" مبادرة تدعو المواطنين والمقيمين والمؤسسات والشركات الخاصة

⁽¹⁾ بريمر يعلن حل القوات المسلحة والمؤسسات الامنية، مقال صادر عن موقع الجزيرة، 2023/5/23، متوفر على الموقع الالكتروني الاتي: <https://www.aljazeera.net/news/Arabic/2003/5/23>

⁽²⁾ جاسم بونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 17.

السعودية لتقديم المساعدة للعراق. وفي 27 نيسان 2003، أعلنت الرياض التزامها بتقديم منحة مالية للعراق بلغت قيمتها مليار دولار أمريكي⁽¹⁾.

ترافقت فترة عمل الحكومة الانتقالية العراقية (2005-2006)، برئاسة إبراهيم الجعفري (التي شكّلت في 28 نيسان 2005)، مع توتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية، خاصة بعد قرار الرياض رفض استقبال الحجاج العراقيين، وهو ما رافقه تصعيد إعلامي. ومع ذلك، عند نجاح أول انتخابات نيابية لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في 30 كانون الثاني 2005،⁽²⁾ أشادت المملكة العربية السعودية بهذا النجاح، واعتبرته خطوة محورية نحو استعادة الشعب العراقي لسيادته واستقلاله الكامل. وقد جاء في بيان رسمي سعودي تهنئة للحكومة والشعب العراقي الشقيق، معرباً عن أمل المملكة في أن تُفضي نتائج هذه الانتخابات إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي تضمن وحدة العراق واستقلاله⁽³⁾.

اعقب تشكيل الحكومة العراقية الجديدة عام 2006 برئاسة (نوري المالكي)، زار الأخير المملكة العربية السعودية في مطلع تموز من العام نفسه، سعياً لفتح صفحة جديدة في العلاقات. ورغم أن الزيارة لم تُثمر عن حلول للمسائل العالقة بين الطرفين، فقد أعلنت السعودية خلال المباحثات عن دعمها مشروع المصالحة الوطنية العراقية سياسياً واقتصادياً. حيث أكد الملك (عبد الله بن عبد العزيز) دعم المملكة للعراق في مختلف المجالات، في حين أشار رئيس الوزراء (المالكي) إلى توصله لاتفاق مع القيادة السعودية⁽⁴⁾.

شهدت العلاقات تحسناً ملموساً بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء في العراق (2014-2018)، حيث سعى إلى إعادة دمج العراق في محيطه الخليجي والعربي. وقد تزامن ذلك مع تولي الملك سلمان بن عبد العزيز ووصول الأمير محمد بن سلمان إلى ولاية العهد. في عام 2015، عينت السعودية ثامر السبهان سفيراً لها في بغداد. إلا أن الحكومة العراقية طالبت في آب 2016 بتغيير السبهان بسبب تصريحاته حول

(1) المصدر نفسه.

(2) فيبي مار، عراق ما بعد 2003، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى للنشر، بغداد، 2013، ص 55.

(3) نبراس المعموري، محنة الدستور واشكالية تعديله، العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، 2015، 108-109.

(4) قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية - السعودية بعد عام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 38، 2008، ص 93.

قضايا حساسة (مثل الحشد الشعبي وعلاقة العراق بإيران)، اذ اعتبرت تلك التصريحات تدخلاً في شؤونها الداخلية. بناءً عليه، طلبت الخارجية العراقية من المملكة العربية السعودية في 27 آب 2016 سحب سفيرها. وبالفعل، سحبت السعودية سفيرها، وعينت عبد العزيز الشمري قائماً بالأعمال، الذي باشر عمله سفيراً جديداً في 14 تشرين الأول 2016⁽¹⁾.

شهد عام 2017 عودة مسار التعاون بعد تبادل الزيارات وتوقيع الاتفاقيات. وكانت زيارة وزير الخارجية السعودي، (عادل الجبير)، هي الأولى لمسؤول سعودي رفيع المستوى إلى العراق منذ عام 2003، وقد تناولت الزيارات ملفات مهمة كمكافحة "تنظيم داعش الارهابي" والتعاون المشترك لضمان استقرار أسعار النفط العالمية⁽²⁾.

وما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد ان العامل المهم والمؤثر في هذه العلاقة بين البلدين هو وصول ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) الي ولاية العهد والسلطة والذي ركزت بشكل كبير على تطوير التعاون بين العراق والمملكة العربية السعودية وهو يحمل رؤية جديدة للعلاقة بين البلدين⁽³⁾.

وهكذا اسهمت الأحداث التي شهدتها العراق ومنها انتصاراته الكبيرة على (تنظيم داعش الارهابي)، وأعادة تحرير المدن العراقية من سيطرتها الجائرة الى جانب توجهات الدولة في تعزيز الشؤون الداخلية وعزمها على انجاح تجربة الانتخابات البرلمانية، كانت عوامل مساعدة في كسب ثقة الدول المجاورة والاقليمية بما فيها تعزيز عملية التقارب بين المملكة العربية السعودية - العراق.

⁽¹⁾وزارة الخارجية العراقية/ الدائرة العربية، قسم الخليج العربي، ملف المملكة العربية السعودية، التقرير السياسي السنوي لسفارة جمهورية العراق في الرياض، السنة 2017، ص 5.

⁽²⁾الاء طالب خلف، مستقبل العلاقات العراقية - السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص، مجلة دراسات دولية العدد 37، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2018، ص 314.

⁽³⁾ سعيد السريحي، الخروج من عباءة الصحوة المحفزات الاجتماعية والثقافية للتغير في السعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، القاهرة، 2018، ص 136-137.

المبحث الثاني: مقومات التقارب السعودي - العراقي.

بعد سنوات عديدة تخللتها فترات من الجمود والتوتر، شهدت العلاقات العراقية-السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً لافتاً، يمكن وصفه بـ"إعادة اكتشاف للجوار الجغرافي والمصير المشترك". لم يعد المشهد الإقليمي يحتمل مزيداً من التباعد بين ثقلين أساسيين في المنطقة، خاصة مع تزايد التحديات العابرة للحدود، وفي مقدمتها آفة الإرهاب والتطرف العابر للأفكار والدول. إنَّ هذا التقارب لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة لإدراك متبادل بأهمية استثمار الثقل السياسي والاقتصادي والأمني لكلا البلدين في خلق ميزان استقرار إقليمي موثوق. فبعد الانتصارات الكبيرة التي حققها العراق على تنظيم "داعش" الإرهابي، تحرّكت المملكة العربية السعودية نحو تفعيل شراكة أمنية واستخباراتية عميقة، اعتمدت على فتح قنوات اتصال مباشرة وتأسيس لجان تنسيق عليا، بهدف تحصين المنطقة من الأخطار المشتركة. لذا، سنتحدث في هذا المطلب عن تحليل مقومات التقارب الأمني والسياسي التي أسست لهذه المرحلة الجديدة، ومناقشة الآليات التي اتبعتها الطرفان لتحويل الجوار الجغرافي إلى عامل قوة واستقرار متبادل.

المطلب الأول: مقومات التقارب الأمني والسياسي.

شهدت العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية تحولاً استراتيجياً خلال السنوات الأخيرة، مدعوماً بإرادة سياسية مشتركة لتجاوز التباعد السابق عبر تفعيل المجلس التنسيقي العراقي السعودي كإطار مؤسسي لتنظيم كافة أوجه الشراكة. ويُعد التحدي الأمني المشترك، المتمثل بمكافحة الإرهاب وبقايا تنظيم داعش، بالإضافة إلى ضرورة تأمين الحدود الطويلة بين البلدين عبر تطوير منظومات المراقبة والتحصين، الدافع الرئيسي لهذا التقارب المستمر⁽¹⁾.

وتعتبر العراق محور أساسي لتحقيق أمن واستقرار المنطقة الجيوسياسي، سوف نلخص فيما يلي هذا التقارب الأمني والسياسي بعدة نقاط:

(1) جريدة الصباح، تحول تاريخي في العلاقات العراقية السعودية، 4 نيسان 2019، اطلع عليه: 1 تشرين الثاني 2025.

- ثابته السياسة السعودية الإقليمية: السعودية تعتبر أمن دول الخليج خط أحمر، وترفض أي محاولات إقليمية للتدخل والهيمنة على المنطقة العربية، وهذا جزء من رؤيتها الإقليمية⁽¹⁾.
- ربط الأمن الإقليمي بالطاقة: السعودية تربط أمن الخليج بضرورة الحفاظ على أمن الطاقة العالمي، مع التأكيد على أهمية الملاحة الدولية في مواجهة التهديدات الإيرانية⁽²⁾.
- دور العراق في الحرب على الإرهاب: التقارب السعودي بدأ بعد نجاح الجيش العراقي في تحقيق انتصار كبير باستعادة الموصل من سيطرة "داعش"، وهذا عزز الثقة بالجانب العراقي⁽³⁾.
- خطة لمكافحة الإرهاب: الطرفان اتفقا على وضع خطة مشتركة لمكافحة الإرهاب، تشمل تطوير الطرق البرية، وتنظيم النقل الخاص، وتبادل الخبرات الأمنية بين البلدين⁽⁴⁾.
- مكافحة التطرف الفكري والجرائم: من أهم الإجراءات التي اتخذتها السعودية لدعم العراق هي غلق المراكز والمكاتب التي تمول الإرهاب، وتفعيل اتفاقيات منع الاعتداءات بين الدولتين، والتعاون مع المنظومة الدولية للكشف عن المجموعات الإرهابية⁽⁵⁾.

والباحث يرى ختاماً إن ملف التقارب الأمني والسياسي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق تجاوز مرحلة النوايا الحسنة ودخل حيز الشراكة الاستراتيجية الفعالة. فبعد سنوات من التوتر والجمود، أثبتت التحديات المشتركة، وفي مقدمتها دحر الإرهاب وضبط الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، أنَّ

⁽¹⁾ عطا الله زايد الزايد، العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 37.

⁽²⁾ محمد السهلاوي، أمن الطاقة في الخليج والدولار الأمريكي: نظرة عامة في كتاب: أمن الطاقة في الخليج التحديات والافاق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص 133.

⁽³⁾ محمد محفوظاً إعادة بناء العلاقة مع السعودية، طيف للنشر والتوزيع، السعودية، القطيف، 2019، ص 64-65.

⁽⁴⁾ حسين احمد د خليل سرحان، مستقبل العلاقات العراقية اسعودية: في ظل المتغيرات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 45، 2022، ص 69.

المصير الإقليمي واحد لا يتجزأ. لقد أسست اللقاءات المتبادلة وتفعيل اللجان التنسيقية المشتركة، ولا سيما بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق، إلى بناء أرضية صلبة من الثقة المتبادلة وتبادل المعلومات الحساسة. إنَّ هذا التقارب، الذي يقوم على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول ونبذ التدخلات الخارجية، لا يمثل مجرد ترتيب لملف العلاقات الثنائية فحسب، بل هو عنصر حاسم في إعادة توازن المشهد الإقليمي العام، ويُعزز من قدرة البلدين على تحصين أمنهما الداخلي وتثبيت دعائم الاستقرار الضروري لنمو المنطقة بأكملها.

المطلب الثاني: مقومات التقارب الاقتصادي

حظى العلاقات الاقتصادية السعودية-العراقية بأهمية قصوى لتطوير الأواصر الثنائية بين البلدين وتعزيزها. وقد بدأ الانفتاح الحقيقي بين المملكة العربية السعودية والعراق، لا سيما في الجانب الاقتصادي والاستثماري، عقب زيارة رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) إلى المملكة العربية السعودية في حزيران 2017. وقد نجحت جهود التقارب خلال تلك الزيارة بالتوصل إلى اتفاق على تأسيس "المجلس التنسيقي السعودي-العراقي"، كإطار مؤسسي مهمته وضع العلاقات في مسارها الصحيح. وقد وقع البلدان محضر تأسيس المجلس برعاية الملك (سلمان بن عبد العزيز آل سعود) ورئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي)، وذلك أثناء زيارة الأخير للمملكة العربية السعودية بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي اليوم ذاته، عُقد الاجتماع الأول للمجلس، الذي أسفر عن مجموعة من القرارات الجوهرية⁽¹⁾.

وانبثقت عن المجلس (ثمان) لجان هي الاتية⁽²⁾:

(1) الامانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس التنسيق العراقي السعودي يخلص الى جملة اتفاقات ومعاهدات تاريخية، متوفر على الموقع الالكتروني الاتي: <https://www.cabinet.iq>

(2) وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية قسم الخليج العربي، ملف المملكة العربية السعودية، التقرير السياسي السنوي لسفارة جمهورية العراق في الرياض لسنة 2023، ص 21.

1. اللجنة السياسية والامنية والعسكرية.

2. اللجنة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنمية وشؤون الاغاثة.

3 لجنة الطاقة والصناعات التحويلية.

4. اللجنة المالية والمصرفية.

5. لجنة النقل والمنافذ الحدودية والمؤاني.

6. لجنة التعليم والشباب والرياضة.

7. اللجنة الثقافية والإعلامية والشؤون الإسلامية.

8. اللجنة الزراعية.

شهدت العلاقة بين البلدين تطوراً شاملاً خلال السنوات الست الماضية، وتركز هذا التطور بشكل خاص على الجانب الاقتصادي. وفي إطار عمل مجلس التنسيق السعودي-العراقي، اتفق الطرفان على التعاون في مجالات الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة، مع تفعيل وتسريع خطة العمل المشتركة. كما تم التأكيد على ضرورة استمرار التنسيق في مجال البترول ضمن نطاق منظمة (أوبك)، والالتزام الكامل بمقتضيات الاتفاقيات المتفق عليها وآلية التعويض، بما يضمن تحقيق استقرار أكبر في أسواق النفط العالمية. إضافة إلى ذلك، شدد الاتفاق على أهمية إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، وتعزيز التنسيق والدعم المتبادل في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف. وتم التشجيع على تعزيز فرص الاستثمار المتاحة للشركات السعودية، ودعوتها لتوسيع نشاطاتها في العراق في مختلف المجالات، والمساهمة الفعالة في جهود إعادة الإعمار.⁽¹⁾

⁽¹⁾ جريدة الصباح الجديد، توقيع 13 اتفاقية تفاهم بين العراق والسعودية، إبريل 2019 متوفرة على الموقع الإلكتروني الاتي

: <http://news-bah.com/newspaper>

جدول رقم (1-1) الاتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة بين العراق والسعودية والداخلية حيز التنفيذ.

ت	الاتفاقيات	مذكرات التفاهم	برامج
1	اتفاقية الرياض للتعاون الثقافي	التعاون في المجال الأمني	العمل المشترك بين وزارتي التجارة لكلا البلدين
2	اتفاقية النقل الجوي	التعاون في المجال العلمي والتعليمي	تعاون بين هيئة المواصفات والمقاييس العراقية ونظيرتها السعودية
3	اتفاقية في مجال النقل البحري	التعاون في مجال الصناعة والثروة المعدنية	تعاون متبادل بين هيئة المواصفات والمقاييس
4	اتفاقية الربط الكهربائي	التعاون في المجال الثقافي	تعاون بين معهد الخدمة الخارجية ومعهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية

5	اتفاقية التعاون بين اتحاد الغرف التجارية وهيئة تنمية الصادرات	التعاون في مجال المشاورات السياسية	—
6	اتفاقية تمويل الصادرات السعودية إلى العراق	تعاون في مجال الربط الكهربائي	—
7	—	تعاون في مجال النفط والغاز	—
8	—	التعاون في مجال التنمية والتخطيط	—
9	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار (غير موقعة)	التعاون في مجال التخطيط التنموي والتمويل الاقتصادي وتعزيز القطاع الخاص	—
10	اتفاقية في مجال التعاون نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية) رفض مجلس الوزراء المصادقة عليها)	التعاون المشترك بين دار الكتب الوطنية وإدارة الملك عبد العزيز	—

ت	الاتفاقيات	مذكرات التفاهم	برامج
11	اتفاقية الإزدواج الضريبي ومصادقة مجلس النواب العراقي	التعاون بين شبكة الإعلام العراقي وهيئة الإذاعة والتلفزيون بالسعودية	—
12	—	التعاون في المجال الثقافي 2023	—

13	التعاون في المجال الحكومي	—
14	التعاون في مجال النقل البري	—
15	التعاون في مجال النقل الجوي	—
16	التعاون في مجال الرياضة والشباب	—
17	التعاون في مجال الزراعة والبيئة	—
18	التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي	—
19	توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة العراقية ومنحة سعودية لإنشاء مستشفى ابن سينا	—
20	مذكرة تفاهم بين وزارة المالية العراقية والصندوق السعودي للتنمية	—
21	التعاون في المجال السياحي	—
22	التعاون في مجال الطاقة الكهربائية	—
23	التعاون في المجال الاستخباراتي	—

—	التعاون في المجال السياحي	—	24
—	التعاون في المجال العسكري قيد الدراسة	—	25
—	التعاون في مجال البيئة قيد الدراسة	—	26
—	التعاون في مجال الشؤون الدينية قيد الدراسة	—	27
—	التعاون في مجال مكافحة المخدرات والعلاقات العمالية قيد الدراسة	—	28
—	التعاون في مجال إعفاء حملة الجوازات الدبلوماسية والخدمة من سمات الدخول قيد الدراسة	—	29
—	التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية قيد الدراسة	—	30
—	التعاون في المجالات الصحية قيد الدراسة	—	31

ت	الاتفاقيات	مذكرات التفاهم	برامج
32	—	التعاون بين المركز الوطني لمكافحة التطرف الفكري والمركز العراقي لمكافحة التطرف	—

33	—	التعاون بين الهيئة العراقية للنزاهة وهيئة الرقابة السعودية	—
34	—	التعاون بين الهيئة العراقية للاعتدال ونظيرتها السعودية SAC-IOAS	—
35	—	التعاون بين ديوان الرقابة المالية العراقي وهيئة الرقابة السعودية	—
36	—	التعاون بين هيئة المساءلة والعدالة وهيئة الرقابة السعودية	—

المصدر/ الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات واحصائيات وتقارير وزارة

بالنسبة للعوامل التي حفزت العراق على تعزيز علاقاته الاقتصادية والاستثمارية مع المملكة العربية السعودية، يبرز سعي العراق لتبني سياسة خارجية متوازنة لا تميل لأي طرف إقليمي. إضافة إلى ذلك، توجد ضرورة للانفتاح على جميع الدول المجاورة، حتى لو كانت هذه الدول تعاني من تناحر فيما بينها؛ فمن المنطقي أن يفتح العراق أسواقه أمام المملكة العربية السعودية أسوة ببقية دول الجوار كإيران وتركيا. ويُضاف إلى ذلك حاجة العراق الماسة إلى الشركات السعودية، نظراً لكونها كيانات كبيرة ومؤهلة للاستثمار في عملية إعادة الإعمار الجارية في البلاد⁽¹⁾. مما لا شك فيه أن تسارع وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين سيعزز من الاعتماد المتبادل ويوثق التعاون السياسي، وقد يفتح المجال لتوسيع وتطوير العلاقات العراقية مع باقي دول الخليج العربي الأخرى.

⁽¹⁾ نبراس المعموري، مصدر سبق ذكره، ص 95-98.

الخاتمة

ظهرت الدراسة بأن هناك حاجة مهمة للتقارب بين العراق والمملكة العربية السعودية بحكم معطيات عديدة للعمق العربي وحدود الجوار الجغرافي الا ان ما تحقق كان يتميز بصورة بطيئة وبحذر من المملكة العربية السعودية. كما بينت هذه الدراسة أن التقارب السعودي-العراقي لم يكن وليد اللحظة، بل هو نتيجة تراكم من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي دفعت البلدين إلى إعادة بناء جسور الثقة والتعاون بعد سنوات من الفتور. فقد شكّل الانفتاح المتبادل منذ عام 2017 نقطة تحوّل في مسار العلاقات الثنائية خصوصاً بعد انتصار العراق على "تنظيم داعش الإرهابي"، كما عبر الطرفان السعودي والعراقي عن إدراكهما لأهمية التكامل والتنسيق الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة، وفي تحقيق التنمية والاستقرار لشعبي البلدين. كما أظهرت الدراسة أن هذا التقارب يسير بخطى متدرجة، مدفوعة بمصالح استراتيجية متبادلة، وتطلعات نحو دور إقليمي أكثر توازناً وفاعلية في الشرق الأوسط.

الاستنتاجات

خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

1. البعد السياسي:

عكست الإرادة السياسية لدى القيادتين رغبة واضحة في تجاوز الخلافات التاريخية، وإرساء مرحلة جديدة من التعاون القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

2. البعد الاقتصادي:

شكلت مشاريع الربط الكهربائي، وفتح المنافذ التجارية، وتفعيل (مجلس التنسيق السعودي-العراقي) مرتكزات أساسية للتقارب بين البلدين، ما يعزز فرص التكامل الاقتصادي مستقبلاً.

3. البعد الأمني:

أصبح التنسيق الأمني والاستخباراتي بين البلدين إدراكاً مشتركاً لأهمية مواجهة التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب وتهريب السلاح والمخدرات، بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

4. التقارب يعكس تحولاً إقليمياً أوسع:

إذ أصبح التعاون السعودي-العراقي جزءاً مهماً من إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمية باتجاه التهدئة والتكامل بدلاً من الاستقطاب والصراع.

5. تحديات مستمرة:

لا تزال هناك بعض العقبات التي تواجه مسار التقارب بين البلدين، كالتباين في المواقف الإقليمية وتفاوت القدرات الاقتصادية، لكنها لا تعدّ عوائق جوهرية أمام استمرار هذا المسار البناء الساعي الى تطوير العلاقات بين البلدين.

قائمة المصادر

1. فبيبي مار، نظام صدام حسين: 1979-2003، ترجمة مصطفى نعمان احمد، ط منقحة، بغداد، المكتبة العصرية، 2017، ص37.
2. فبيبي مار، عراق ما بعد 2003، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى للنشر، بغداد، 2013، ص55.
3. الاء طالب خلف، مستقبل العلاقات العراقية- السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص، مجلة دراسات دولية العدد 37، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2018، ص314.
4. انور عادل مهدي، العلاقات العراقية السعودية ارث الماضي وافاق المستقبل، مجلة اباحث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والاباحث الاستراتيجية، العدد 9، بغداد، 2015، ص91.
5. اياد عبد الكريم، اسراء حميد جيا، العلاقات العراقية - العربية 1990-2009 وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد السابع عشر، 130، 2001-131.
6. جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص17.
7. جريدة الصباح، تحول تاريخي في العلاقات العراقية السعودية، 4 نيسان 2019، اطلع عليه: 1 تشرين الثاني 2025.
8. حسين احمد دخيل سرحان، مستقبل العلاقات العراقية اسعودية: في ظل المتغيرات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 45، 2022، ص69.
9. دور غولد، مملكة الكراهية، ترجمة: محمد خليل، منشورات الجمل، المانيا، 2000، ص224-226.
10. عبدالخالق، أزمة الخليج: خلفية الأزمة دور الادراك الخاطئ- أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ورقة قدمت من اعمال الندوة الفكرية، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص93-91.
11. علي محمد حسين العامري، اثر المتغير الايراني على العلاقات العراقية-السعودية خلال حربي الخليج الاولى والثانية، مجلة دراسات سياسية، العدد 20، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص17-16.

12. كاظم هاشم نعمة، ادوار العراق بعد الحرب مع ايران - دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص 465-490.
13. ليث سلام يوسف، القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط دراسة نحو (إعادة تشكيل الأدوار)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2020، ص 51.
14. محمد السهلاوي، امن الطاقة في الخليج والدولار الأمريكي: نظرة عامة في كتاب: امن الطاقة في الخليج التحديات والافاق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص 133.
15. محمد طارق عبد الستار، العلاقات الثنائية العراقية السعودية للمدة 2014-2023، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية لنيل الترقية الى مستشار، 2020، ص 52.
16. محمد محفوظاً إعادة بناء العلاقة مع السعودية، طيف للنشر والترويج، السعودية، القطيف، 2019، ص 64-65.
17. نبراس المعموري، محنة الدستور واشكالية تعديله، العربي للتوزيع والنشر، القاهرة، 2015، 108-109.
18. هشام سوادي هاشم، موقف المملكة العربية السعودية من المتغيرات الجديدة في العراق، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد 19، العدد 3، 2012، ص 189.
19. وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية قسم الخليج العربي، ملف المملكة العربية السعودية، التقرير السياسي السنوي لسفارة جمهورية العراق في الرياض لسنة 2023، ص 21.
20. بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة ابتسام بن خضراء، دار الساقى، 2015، ص 196.
21. سعيد السريحي، الخروج من عباءة الصحوة المحفزات الاجتماعية والثقافية للتغير في السعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، القاهرة، 2018، ص 136-137.
22. عطا الله زايد الزايد، العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية واثرها على الامن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي، دار الاكاديميون للنشر والتمزيغ، عمان، 2015، ص 37.
23. قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية - السعودية بعد عام 2003 وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 38، 2008، ص 93.
24. محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية 1985-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص 466-472.

المواقع الالكترونية

1. جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر، معهد السلام الأمريكي، متوفر على الرابط الالكتروني الاتي: <https://www.usip.org/sites/default/files/sr157>
2. رضا غبيشاوي، ايران وسوريا، اثرت علاقاتها خلال الحرب العراقية الإيرانية في التحالفات، رصيف، 17 ديسمبر 2024، متوفر على الرابط الالكتروني الاتي: <https://raseef22.net/article/1099120>
3. سليم الدليمي، العراق - السعودية نحو علاقات استراتيجية متعدد المصالح، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، متوفر على الرابط الاتي: www.siyassa.org
4. الامانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس التنسيق العراقي السعودي يخلص الى جملة اتفاقات ومعاهدات تاريخية، متوفر على الموقع الالكتروني الاتي: <https://www.cabinet.iq>
5. بريمر يعلن حل القوات المسلحة والمؤسسات الامنية، مقال صادر عن موقع الجزيرة، 2023/5/23، متوفر على الموقع الالكتروني الاتي: <https://www.aljazeera.net/news/Arabic/2003/5/23>
6. جريدة الصباح الجديد، توقيع 13 اتفاقية تفاهم بين العراق والسعودية، ابريل 2019 متوفره على الموقع الالكتروني الاتي : <http://news-bah.com/newspaper>